متضمنة كوكبة من البرامج المتنوعة والمتميزة

السبتي : قناة «المجلس» تنطلق عشية افتتاح دور الانعقاد الثالث

■ نشأة القناة تمت بموجب بروتوكول إعلامي وقع بين الأمانة العامة لمجلس الأمة ووزارة الإعلام

شعار القناة

عبدالحكيم السبتي

■ جلسات المجلس ستبقى تعرض على شاشة تلفزيون الكويت الأرضية ولا نية لنقلها فضائيا

أعلن مدير قناة «المجلس» الفضائية التابعة لمجلس الامة عبدالحكيم السبتي أن القناة ستبدأ بثها ضمن باقة تلفزيون دولة الكويت مساء اليوم عشية افتتاح دور الانعقاد الثالث للمجلس في فصله التشريعي الـ14 متضمنة كوكبة من البرامج المتميزة.

وقال السبتي لـ (كونا) أمس إن نشأة القناة تمت بموجب بروتوكول إعلامي وقع بين الأمانة العامة لمجلس الأمة ووزارة الاعلام حيث «تخضع القناة لوزارة الاعلام وللقانون رقم 61 لسنة 2007 بشأن الاعلام المرئي والمسموع».

وأضاف أن البث الرسمي للقناة سيبدأ الساعة الثامنة مساء غد عشية افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الـ14 لمجلس الامة ويستمر البث ثلاث ساعات ضمن باقة قنوات تلفزيون الكويت (قناة كويت فيد) على قمري (عرب.سات) و(نايل. سات) عمودي تردد (11512) معدل ترميز (27500) معامل تصويب الخطأ (5/6).

وأوضح أن ساعات البث الثلاث ستتضمن نخبة من البرامج المتنوعة يعاد بثها على مدار اليوم خلال الفترة التجريبية للقناة على أن يشهد اليوم الثاني للانطلاق تغطية حية خاصة ببرامج افتتاح دور الانعقاد الثالث حيث ستتحضر الاستديوهات في القناة ومجلس الامة لنقل وقائع الافتتاح مع استضافة كوكبة من المحللين والمهتمين بالشأن البرلماني.

وذكر أن جلسات مجلس الامة ستبقى تعرض على شاشة تلفزيون الكويت الأرضية «ولا نية لنقلها في الوقت الحالي على القناة لكن يمكن خدمتها من خلال بعض البرامج عبر تسليط الضوء على بعض المواقف البرلمانية وتناولها مع الضيوف».

وبين السبتي أن تلفزيون الكويت يسعى الى مواكبة التطورات التكنولوجية والفنية عبر استخدام تقنية البث بالجودة العالية (انش.دي) حيث ستنضم قناة المجلس في القريب الى الباقة العاملة ضمن الجودة العالية على قمر (نايل.سات).

وقال إن القناة تتبع في جانبها الاداري الأمانة العامة لمجلس الأمة ويشرف عليها مستشارها النائب فيصل الدويسان أما تنفيذيا «ولقصر فترة الاعداد فقد استعانت القناة بكوكبة من موظفي تلفزيون الكويت من مختلف المجالات كالاعداد والتقديم والهندسة الى جانب بعض الشركات الاعلامية المتخصصة».

وثمن السبتي دور وزارة الاعلام في توفير الدعم اللوجيستي والتقني للقناة وتوفيرها استديو (600) للقناة في مقر الوزارة بمنطقة الشويخ مشيدا بحرص وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح سالم الحمود الصباح على تفقده احتياجات القناة وسير العمل بها بمعية رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم يوم الخميس الماضي وإشادته بالجهود المبذولة من قبل العاملين في القناة.

وذكر أن فكرة وجود قناة لمجلس الامة ليست جديدة على الاعلام العالمي باعتبار العديد من المجالس النيابية في العالم تمتلك تلفزيونات خاصة بها لاسيما في الدول الاوروبية وفي مصر كتجربة قناة صوت الشعب المتخصصة ببث جلسات مجلس الشعب.

وأشار الى ان مجلس الأمة ارتأى إنشاء قناة فضائية خاصة به مكملة للاعلام الرسمي في ابراز الوجه المشرق للبرلمان الكويتي ورسالته الديمقراطية وأخباره وأنشطته ولجانه الى جانب المتابعة الدقيقة للقوانين والتشريعات ونقلها الى الشعب الكويتي بمصداقية وموضوعية من مصادرها دون تحوير أو تزييف.

ولفت الى أن القناة ستركز على ما حظي به دور الانعقاد الماضي للمجلس من انجازات مهمة على المستويين التشريعي والرقابي خصوصا في القضية الاسكانية وتعديله لقانون انشاء المحكمة الدستورية و التامين الصحي للمتقاعدين الى جانب القوانين الاقتصادية كقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما يتطلب ابرازها واستعراضها مع أصحاب الشان في البرامج المتنوعة للقناة وايصالها للمواطن الكويتي.

وأكد السبتي ان القناة ستلعب دورا نوعويا وتثقيفيا أيضا في شان أعمال البرلمان ولجانه من خلال باقة من البرامج المنوعة أبرزها برنامج نشرة أخبار وبرنامج (هاش تاغ) الذي سيسلط الضوء على الانجازات البرلمانية والحكومية وبرنامج (رأيهن) وسيتناول قضايا وتطلعات المراة الكويتية في مختلف المجالات.

وأشار من بين البرامج المعدة الى برنامج (ساهم في التشريع) الذي يعتبر مكملا للخدمة التي اطلقها مجلس الأمة على موقعه الالكتروني في إتاحة المجال للمواطنين للمساهمة في ابداء آرائهم وملاحظاتهم في المقترحات والتشريعات المدرجة على لجان المجلس وتوسيع مشاركتهم في قرارات المجلس عبر ايصال آرائهم من خلال البرنامج لممثليهم في البرلمان.

وأفاد بان القناة اهتمت كذلك بالجانب الأرشيفي والوثائقي لتاريخ الكويت ومؤسساتها ورواد نهضتها عبر اعدادها برنامج (نوستالجيا) الذي يستخدم اصطلاحيا لوصف الحنين والشوق الى الماضي حيث سيستعرض البرنامج تاريخ ومسيرة الحياة الديمقراطية الكويتية.

وشدد السبتي على حرص القناة على تقديم البرامج الحوارية الهادفة عبر اعدادها برنامج (نقطة نظام) سيبث كل يوم سبت ويستضيف مقدمه من خلاله شخصيات سياسية مختلفة يتناول قضايا الساحة السياسية وهموم وشجون المواطنين.

وذكر ان القناة أعدت ليوم الجمعة كل أسبوع استراحة عبر برنامج (سراي) سيستضيف مقدمه شخصيات عدة من مختلف المجالات الاقتصادية والرياضية والفنية وغيرها لتناول مختلف القضايا بالنقاش والتحليل على أن تختتم القناة ساعات بثها ببرنامج «نايت شو» اطلق عليه اسم (بالكويتي) يتناول الشان السياسي والقضايا محل اهتمام الشارع الكويتي.

وأكد السبتي اهتمام القناة باجتذاب الكوادر الاعلامية الكويتية بمختلف تخصصاتها وخبراتها حيث يشكل العنصر الكويتي بها أكثر من 95 في المئة مبينا أن نشرة الاخبار ستتولى تقديمها نخبة مختارة من الكوادر الاعلامية هم نجمة الشمالي والاء الملا وباقر ذياب وخالد الطوقان في ما ستتولى تقديم برنامج (رأيهن) المحامية أريج حمادة والدكتورة عذاري الفضلي والدكتورة سعاد ابل.

وقال إن برنامج (ساهم في التشريع) سيتولى تقديمه حسن البحراني في ما سيقدم برنامج (نقطة نظام) عمار تقي أما برنامج (هاش تاغ) فستقدمه نجمة الشمالي في حين سيقدم كل من سليمان السمحان ونجلاء الكندري برنامج (بالكويتي) بينما سيقدم محمد المساعيد برنامج (سراي).

وأشار الى أن القناة ستشهد اطلالة وجوه جديدة في عالم التقديم التلفزيوني معربا عن الامل في أن تحوز هذه البرامج رضا المشاهدين والمتابعين وأن تحقق أهداف القناة في ابراز وجه الكويت المشرق ومسيرة الحياة الديمقراطية.

ومن المقرر أن ينطلق دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الـ14 لمجلس الامة يوم الثلاثاء المقبل بإلقاء النطق السامي لحضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح.

أكد أنه استحقاق شعبي يمثل إحدى محطات التحول الحثيث والصبور والمثابر

الغانم: واثقون بقدرة الشعب التونسي على النجاح في اختبار الديمقراطية

■ التونسيون سينجحون بغض النظر عن هوية الاغلبية الفائزة في الانتخابات وبغض النظر عمن فاز ومن فشل بنيل ثقة

مرزوق الغانم

■ برغم الكثير من المصاعب وتطاول يد الإرهاب أحيانا فقد كان الشعب التونسي حكيماً ناضجاً ولم يقع في فخ العواطف

أكد رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ثقته المطلقة بقدرة الشعب التونسي على النجاح في الاختبار الديمقراطي الكبير المتمثل بالانتخابات النيابية التي بدأت في تونس أمس.

وقال الرئيس الغانم في بيان صحافي إن الشعب التونسي الحر يخوض اختبارا جديدا على طريق المسيرة الديمقراطية في استحقاق شعبي يمثل احدى محطات التحول الديمقراطي.

واضاف ان الشعب التونسي وكما نجح في الانتخابات السابقة وباقرار دستوره فسينجح مرة أخرى في هذه المحطة ليستمر التونسيون الاحرار في تقديم نموذج حي يقتدى به في التحول الحثيث والصبور والمثابر نحو الحكم الديمقراطي.

وأوضح أنه برغم الكثير من المصاعب وبعض المنغصات الامنية وتطاول يد الارهاب أحيانا فقد كان الشعب التونسي حكيما ناضجا ولم يقع في فخ العواطف والانفعال السياسي بل راكم على مهل تجاربه المثيرة للاعجاب بهدف الوصول الى صيغة وطنية جمعية توافقية لشكل من الحكم الديمقراطي الرشيد.

وقال إن التونسيين سينجحون بغض النظر عن هوية الاغلبية الفائزة في الانتخابات وبغض النظر عمن فاز ومن فشل بنيل ثقة الشعب فالاساس هنا نجاح هذا الاستحقاق الديمقراطي الذي سيكون وبدون شك نبراسا وقدوة للكثير من التجارب العربية الوليدة.

ويدلي أكثر من خمسة ملايين تونسي اليوم باصواتهم في مراكز الاقتراع المنتشرة في مختلف انحاء تونس لانتخاب اعضاء البرلمان المكون من 217 مقعدا.

«اتجاهات» أكد في تقريره أن الدور الجديد يعد مفصلياً وتاريخياً بكل المقاييس

المجلس يفتتح دور الانعقاد الرابع والخمسين غداً وسط ملفات فاصلة تضع السلطتين على المحك

■ الاتفاقية الأمنية وجمع السلاح وزيادة أسعار الخدمات وتنويع مصادر الدخل قضايا ساخنة تنتظر المجلس

■ التحديات الأمنية المحلية والخارجية تشكل الملف الأول ما يفرض أولويات تشريعية مؤجلة

مجلس الأمة يواجه العديد من التحديات في دور الانعقاد الجديد

■ الاستجوابات قادمة في هذا الدور ..والاستحقاقات المؤجلة تنذر بتصدع علاقة السلطتين

■ 88 في المئة معدل رد الوزراء على الأسئلة .. ولجان المجلس معظمها خارج الخدمة

يفتتح صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر غدا والذي يعد الدور الرابع والخمسين في مسيرة الحياة النيابية، وبهذا السياق أصدرت وحدة الرصد البرلمانية الخاصة بمركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد المضاحكة، تقريرا أوضحت فيه تحديات السلطتين التشريعية والتنفيذية والأولويات المستحقة وكيفية التعامل معها لتلبية استحقاقات المرحلة، من تشريعات ورؤية تنفيذية مغايرة للسنوات السابقة.

ولفت «اتجاهات» في تقريره ان دور الانعقاد الجديد يعد مفصليا وتاريخيا بكل المقاييس وسيكون فاصلا في تبيان قدرة الحكومة ومجلس الأمة في التعامل مع ملفات عدة منها الأمنية والاقتصادية والتنموية والشعبية.

وحسب «اتجاهات» تبدو اهمية دور الانعقاد الجديد من خلال تصدي السلطتين إلى 6 ملفات ساخنة تشكل أكبر اختبار للحكومة ومجلس الأمة.

وأكد «اتجاهات» وجود تحديات أمنية تشكل الملف الأول، محلية وخارجية ما يفرض أولويات تشريعية مؤجلة في صدارتها قانون تنظيم جمع السلاح والخدمة الوطنية والاتفاقية الأمنية الخليجية وتنظيم التجمعات.

اما الملف الثاني هو ذو مسار السياسي، فعلى الرغم من النجاح الذي حققته الحكومة في فرض حالة الاستقرار بدعم من مجلس الأمة لقرارتها فهذا لايعني التوقف عند حد الإجراءات السابقة بل هناك استحقاقا مهما يتعلق بضرورة الشروع في إصلاح السياسي ضمن منظومة الإصلاح الوطني الشامل الذي كان أحد اهم المضامين السامية لصاحب السمو الأمير في افتتاح دور الانعقاد الماضي، وهذا الإصلاح يتطلب رؤية تشريعية جديدة لقانون الانتخابات وقانون تنظيم استقلال القضاء ماليا وإداريا، وغيرها من القوانين ذات الصلة لتطوير العمل السياسي.

أما الملف الثالث فلفت «اتجاهات» خلاله إلى المسار الاقتصادي والتنموي، وهو الملف الأبرز والذي يشكل أكبر تحدي لدولة الكويت لاسيما مع تفاقم الاختلالات الاقتصادية.

مسار تنويع مصادر الدخل، ملف رابع أورده التقرير، وهو الملف الأخطر وتبدو خطورته مع الانخفاض الكبير في سعر النفط الكويتي ومن ثم تراجع الفوائض المتوقعة من السنة المالية 2014 2015- وهو مايؤثر بشكل مباشر على الإنفاق الاستثماري في الميزانية، وكذلك قدرات الدولة في توفير التمويل اللازم إلى 20 الف وظيفة جديدة سنويا وقد يفرض على الحكومة اتخاذ المزيد من الإجراءات الخاصة بخفض أو إعادة توجيه الدعم الحكومي على السلع والخدمات، بما سينعكس سلبا على المجتمع وقد تكون له اثار سياسية مباشرة.

الملف الخامس هو المسار الشعبي، عبر دعم منظومة الرعاية الاجتماعية للمحافظة من خلاله على رفع المستوى المعيشي للمواطن، فهناك حزمة كبيرة من القوانين التي تفرض نفسها في دور الانعقاد الجديد في مقدمتها البديل الاستراتيجي الذي يعالج الفجوة في الرواتب، وزيادة علاوة الأولاد وزيادة بدل الإيجار واستكمال منظومة التامين الصحي ليمتد من المتقاعدين إلى فئات أخرى من المواطنين

مسار تطوير الخدمات

هو الملف السادس الذي أورده تقرير «اتجاهات» وهو ماطالب به سمو الأمير منذ افتتاح الفصل التشريعي الثالث عشر في مطلع يونيو 2009.

وفي المقابل هناك قضايا لازالت عالقة منذ دور الانعقاد الماضي، من بينها، الاتفاقية الأمنية الخليجية وزيادة علاوة الأولاد وبدل الإيجار، وكذلك تلك الاستحقاقات التي فرضتها الأحداث المحلية ومتطلباتها كجمع السلاح والخدمة الوطنية العسكرية وتنظيم التجمعات، والتهديدات النيابية باستجواب أكثر من وزير مما قد يعطل المجلس عن دوره التشريعي، والخطة الإنمائية للدولة والإعلام الالكتروني والتعديلات المقترحة من النواب على قانون الجنسية.

وهناك جملة من الاستحقاقات المؤجلة من دور الانعقاد الثاني إلى دور الانعقاد الثالث بعضها فرض التزامات على الحكومة كتعديلات قانون سوق المال، حيث تعهدت اللجنة المالية بتقديم تقريرها مع دور الانعقاد الثالث، وزيادة علاوة الاولاد وبدل الايجار إذ تعهدت الحكومة بتقديم تصور شامل في دور الانعقاد الثالث كما تعهدت بتقديم البديل الاستراتيجي لمعالجة الفجوة بين الرواتب، وجهاز المراقبين الماليين، فطلبت الحكومة تأجيل مناقشته والرد عليه في دور الانعقاد الثالث، وملاحظات النواب وتوصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي حول الميزانيات حيث وافق المجلس في جلسة 2/ 7/ 2014 على ان تقدم الحكومة تقريراً عن الجهات المعنية في غضون 6 اشهر، وتفعيل قانون هيئة مكافحة الفساد، حيث تعهدت الحكومة بتقديم تعديلات على القانون مع دور الانعقاد الثالث، والتحقيق في تجاوزات الفسائم الزراعية، حيث طلبت الحكومة عدم تشكيل لجنة للتحقيق حتى تتمكن اللجنة التي شكلها وزير النفط من انهاء اعمالها وأن تقدم ما انتهت اليه الى المجلس، وتنويع مصادر الدخل فوافق المجلس بجلسة 21 / 5/ 2014 على 11 توصية منها قيام الحكومة باعداد دراسة خلال 6 اشهر تتضمن الاقتراحات والحلول وسبل تنويع مصادر الدخل على ان يتابع المجلس ذلك في دور الانعقاد الثالث، والتحقيق في ما اثير حول تقارير الشفافية،حيث كلف المجلس لجنة الشؤون التشريعية التحقيق في ما اثير عن تلاعب في تقارير جمعية الشفافية بهدف الاساءة لسمعة الكويت على ان تقدم تقريرها مع دور الانعقاد الثالث، والتحقيق في تجاوزات الاستثمارات الخارجية،فقد شكل المجلس لجنة تحقيق على ان تقدم تقريرها في بداية دور الانعقاد الثالث.

أما السياق الإجرائي للجلسة الافتتاحية فستتشهد انتخابات على منصبي امين السر ومراقب المجلس، وكان المجلس شهد استقرارا في هذين المنصبين في دوري الانعقاد الأول والثاني حيث فاز النائب د.يعقوب الصانع بمنصب امين السر مرتين والنائب سعود الحريجي بمنصب المراقب مرتين ايضا غير ان المؤشرات تؤكد ان هناك نواب يرغبون في المنافسة على المنصبين في دور الإنعقاد الثالث وربما تسفر الانتخابات عن تغيير.

■ الملف الاقتصادي هو الأبرز والذي يشكل أكبر تحدٍ للكويت لاسيما مع تفاقم الاختلالات الاقتصادية